سنة فقام عبد الله بن المبارك وقبل راسه وقال من لحسن هذا غير ركر واما تقبيل يد غيره
فكلهوا امنهم من قال ان كان الرجل يامن على نفسه ان فعل ذلك ولا يخشى عجبه وهو
تعظيم المسلم واكرامه مما يثاب به والمختار انه لا رخصة فيه عند المتقدمين لما فيها
ذكرناه الخطابي ويوخذ من الماء الذي فضله حين اخذه فهو حلال له لانه ماذون فيه
دلالة لان امراة تطهر مرقه فدخل زوجها وقدح من خمر وصبه في القدر وصب الطبخة
في القدر ولحلت المراة كان من الحموضة تحالج بقدر ما كلها الى ان يبقى
فيها شيء من الحلاوة لو صارت كالخل في الحموضة لحل باكلها لانه صارت خلا فصارت
طاهرة ان رجلا وقعت بين اصبعيه حصرمة وهما مرعرض الناس فذهب عنها واخذ خطوط
الفقها وذهب الى رخصه وقال رخصه لبن كما افتوا وقال لا تفعل هذا كان عليه التعزير
لانه باشر المنكر ان رجلا دخل على الاطباء فقدم اليه شيء من الكراث فهذا على ثلثة اوجه
اما ان اشتراه بالثمن او لم يشتره وهذا الرجل لا يعلم انه من المغصوب بعينه او يعلم
وفي الوجه الاول والثاني يحل له اكلها اما الاول فلان العقد يقع على الثمن المشار
اليه فلا يكون في نفس المبيع واما الثاني فلان الاشياء على اصل الاباحة ما لم يتبين
دليل الحرمة واما الثالثة فلانه علم حرمته ان ترجيع قراءة القرآن كما يباح
فيه قال بعضهم لا باس لقوله عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم وقال عليه السلام
من لم يتغن بالقرآن فليس منا وقال اكثرهم مكروه فلا يحل ولا يجل الاستماع
اليه لان فيه تشبيه بفعل الفسقة في حالة فسقهم ولهذا المعنى كره هذا النوع
من الغناء رجل قال في حب القوم انما ارتديه انه لما كان محمد رسول الله عليه السلام
الثاني كان لم يتخفف رجل عن امراة بصداقها لما خاف من الزنا السوداني
هذا الزمان وظاهر جواب انه لا يبعد وذكر هنا انه يبعد لسوء هذا الزمان لا باس

لا للمعلم باخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان صيانة للقرآن عن الضياع وكما
عن ابي يوسف رحمه الله انه قال كنت افتي بشيء اثنا فرجعت عنه كنت افتي ان لا يحل للمعلم
الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان الاحتساب للعالم ان يذهب على السلطان وكنت افتي
لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا شيئا فرجعت عن ذلك كله وانما
رجع عن رأيه في صيانة العلم والقرآن والخوف وسباني تمام اجر الاجرة على تعليم
القرآن في كتاب الاجارات وهل يجب على المولى ان يعلمه عبده القرآن يجب بقدر ما
يحتاج اليه لاداء الصلوة اشعار العرب اذا كان فيها ذكر السفن والخمر والغلام
مكروه ولا تذكر الفواحش ان رجلا فاحشة ثم تاب وانا بالله تعالى لا يعلم
القاضي حتى يتوا علم ذلك يمر لا قامة الحد لان الستر مندوب اليه

كتاب اللقيط واللقطة وفيها بعض مسائل

باب اللقيط واللقطة

المفقود بعلامة النون

غنم اجتمع بمكان فاجتمع من بعر ما فاخر واللقطة فهذا على اربعة
اوجه اما ان كان ارباب الغنم يجتمعون ذكرا وبابرون غيرهم بحمد او كان
ذكرا خلطها البقر او كان يشحن على ذكرا ولا يشحن او كان غير هذه الوجوه المذكورة
ففي الوجوه الثلثة لا يجوز ان ياخذ فيه اذ لهم لا يعلم ملكهو ولم يوجد منهم الاباحة
وفي الوجه الرابع جاز لانه وجد منه الاباحة دلالة وقامت هذه المسئلة
في باب الكراهية بعلامة ابن احد السكر الحاما ان اذكى ضرابة بعيره
هكذا روى عن بعض المتقدمين وناوه وروى اني مكة في الحرم من اجماع شيا
كثيرا فامر باخذ وحمله منها وتصح الحل وذبحه وتصدق بحمله منها واعطى

Copyright © king Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)